Journal of Science and Knowledge Horizons
ISSN: 2800-1273 | EISSN: 2830-8379

Title: The Role of Prophetic Strategic Thought in Achieving Social and Economic Development

Author:
Mariam Al-Douihech
Higher Institute of Islamic Civilization, University of Zitouna, Tunisia
Research Unit: Hadith and Its Sciences
merdouihech@gmail.com

Submission Date: 01/10/2022
Acceptance Date: 02/11/2022
Publication Date: 01/12/2022

Abstract:
Reading Western development theories through the lens of strict criticism uncovers the methodological and procedural problems that governed them. These theories approached development in a fragmented way, focusing predominantly on the economic dimension—primarily raising productivity and consumerism—at the expense of other aspects. This resulted in a destructive model of development, veiling human, societal, and environmental suffering. In this tense global context, it becomes imperative to present the Islamic vision and its holistic approach to development, framed within the Prophet's strategic thought. This study conducts an analytical reading of the Prophetic procedural actions in the realms of economic and social development, focusing on the foundations laid during the early Hijra.

Keywords: Society, development, strategy, thought, economy, Prophetic methodology, social development, economic growth

Corresponding Author: Mariam Al-Douihech

Journal of Science and Knowledge Horizons
ISSN 2800-1273-EISSN 2830-8379

دور الفكر الاستراتيجي النّبوي في تحقيق التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة

The Role of Prophetic Strategic Thought in Achieving Social and Economic Development

مريم الدويهش[1]*،

Mariam Al-douihech

[1] المعهد العالي للحضارة الإسلامية، جامعة الزيتونة، تونس،

merdouihech@gmail.com، وحدة بحث الحديث وعلومه.

تاريخ ارسال المقال: 2022/10/16	تاريخ القبول: 2022/11/02	تاريخ النشر: 2022/12/01

* **مريم الدويهش** Mariam Al-douihech

الملخص:

إنّ قراءة الأطروحات التّنمويّة الغربيّة وفق مقتضيات النّقد الصّارم تميط اللّثام عن الإشكالات المنهجيّة والإجرائيّة التّي حكمتها، فهي نظرت للتّنمية في أبعادها المختلفة: الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة بصفة تجزيئيّة تجعل كلّ بعد مستقلّ ومنفصم عن الآخر، كما أنّها اهتمّت بالبعد الاقتصادي وما يرتبق به من رفع مستوى الإنتاجيّة والاستهلاكيّة على حساب بقيّة الأبعاد؛ فكانت التّنمية بهذا الأسلوب تنمية مدمّرة لا تحمل من صدقها إلاّ مظاهر مزيّفة تخفي وراءها صورا من معاناة الإنسان والمجتمع من جهة، ومعاناة البيئة وخرابها من جهة أخرى. وهذا السّياق العالمي المتأزّم اليوم يدعونا بإلحاح لعرض الرّؤية الإسلاميّة وطبيعة معالجتها للقضايا التّنمويّة في إطار المشروع التّأسيسي النّبوي الّذي أرسيت معالمه في بدايات العهد المدني، وذلك من خلال قراءة تحليليّة متأنيّة للفعل الإجرائي النّبوي في مجالي التّنمية الاقتصاديّة والتّنمية الاجتماعيّة.

الكلمات المفتاحية: الفكر ; الاستراتيجية; التنمية ;الاقتصاد, المجتمع.

مقدّمة:

تعدّ التّنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي من المواضيع القمينة بالاهتمام في المجال الإسلامي لارتباقها بمعاني الإعمار والاستخلاف الإيجابي أوّلا ولقدرتها على تحقيق المقاصد التّي وضعت من أجلها ثانيا.

وتقوم فرضيّة البحث على أنّ تحقيق الرّسول ﷺ لأساسيات التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة قد ارتكز على أساس منهجيّ متين حركته متطلّبات الفكر الاستراتيجي تفكيرا وتخطيطا وإدارة.

من هنا، باتت الضّرورة داعية والحاجة قاضية لقراءة الفعل التّنموي النّبوي قراءة تحليليّة عميقة تبرز التّواشج الوثيق بين المنهج والمضمون؛ وفي ذلك إماطة للثام عن قدرة وخصوصيّة السّياسة التّنمويّة النّبويّة في التّعامل القضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة المعقّدة التّي عجزت الأطروحات النّظريّة التّنمويّة السّائدة اليوم في معالجته، وما حالات

الفقر المدقع المتزايدة وانتشار البطالة وتفكّك المجتمع إلاّ صورا دالة على فشل هذه السّياسات المهيمنة وعمق إشكالات اللّحظة الرّاهنة التّي تحتاج إلى حلول جذريّة.

أهمّيّة الدّراسة وأهدافها:

-إنّ تحقّق التّنمية التّي أضحت مطلبا تنشده جميع الدّول والحكومات لا يمكن أن يحصل دون وجود مكوّن منهجي يسندها ويدعمها، فيكون لها بمنزلة الشّرط للمشروط، وهو ما افتقدته الدّول الغربيّة في سياساتها التّنمويّة فباءت بالفشل. إنّ التّنمية تحتاج إلى فكر استراتيجي يسيّرها ويقوّم تعثّراتها حتّى لا تسير بعيدا عن الجادّة الصّحيحة القائمة على عمق التّفكير وقوّة التّخطيط ورصانة التّنفيذ وحسن الإدارة وجودة الرّقابة، وهي معاني دقيقة نلتمسها في الفعل النّبوي.

-بيان وشائج الصّلة بين التّنمية الاجتماعيّة والتّنمية الاقتصاديّة، إذ لم يكونا في الإسلام -كما في التّصوّر الغربي- خيارين متناقضين لا يمكن الجمع بينهما، بل سارا جنبا إلى جنب بصفة تكامليّة وتأثيريّة.

-بيان دقّة المعالجة النّبويّة لموضوع التّنمية وحاجة المجتمعات المسلمة للاستهداء بها أسلوبا ومضمونا، وضرورة التّخلّي عن السّياسات التّنمويّة الغربيّة التّي وقع تبنّيها دون نقد وتمحيص.

-حاجة المسلم المعاصر إلى الاستنارة بهدايات السّنّة والسّيرة، وهو الذّي تاه في بيداء الغلط والوهم وانبهر بالآخر وظنّ أنّ النّجاح في التقليد والتّبعيّة؛ في حين أنّ قائد البشريّة ومنقذها من الضلالة والعمى قد ضمن له سبل النّجاح والتّفوّق فالتّقدّم؛ وهو ما يعني ضرورة ربط الصّلة بين هذا المسلم الحائر التّائه والأصل المحفوظ.

لقد تكاثفت النّدوات المدّعية عطالة الحديث النّبوي مضمونيّا وتحيّز أحداث السّيرة مكانيّا وزمانيّا، وهو ما سيتمّ تقويضه في هذا البحث -إن شاء الله تعالى- المرتبط بموضوع التّنمية، فقراءة السّنّة النّبويّة بمكتسبات العصر وفقه معانيه العميقة القادرة على الاستمرار والعطاء منهجيّا هو إثبات لخصوصيتنا الإسلاميّة وحفاظ على كينونة الذّات المسلمة التّي أضحت مستلبة وفاقدة للثّقة بالنّفس في ظلّ تناقضات وتجاذبات عالميّة تسعى إلى فرض تبعيّة الذّات المسلمة للآخر في كلّ مفردات وجودها

-عدم وجود أبحاث مصاغة على هذا المنوال فيما اطّلعت عليه، فأصالة بحثي كانت على مستويين: المعلومة والمنهج.

المبحث الأول: قراءة في المصطلحات المستخدمة في البحث وبيان لخصوصيات التّنمية في الإسلام

وفي هذا المبحث سأقوم بالتّدقيق الدّلالي لمصطلحات البحث، ثمّ إبراز خصوصيات التّنمية في الإسلام.

المطلب الأول: تحديد مدلولات مصطلحات البحث

1) مفهوم الفكر الاستراتيجي النّبوي: وأعني به المنهج التّفكيري التّخطيطي الإداري الّذي اتّبعه الرّسول ﷺ في إحداث نقلة نوعيّة قائمة على فعل إرادة واعية واستراتيجيّة محكمة في المجالين: الاقتصادي والاجتماعي؛ وهو ما يعني قراءة أدوات وإجراءات الفعل النّبوي في هذين المجالين وفق اصطلاحات الدّراسات الاستراتيجيّة الحديثة بما يتواءم مع مقتضيات النّظرة الإسلاميّة دون تعسّف.

2) مفهوم التّنمية: مصدر من الفعل (نمى)، ويقصد بها الزّيادة النّافعة الطّيّبة "نمى ونميا ونماء: زاد وكثر"[1]، والارتفاع "تنمّى الشيء: ارتفع من مكان إلى مكان"[2]، والشّيوع "نميت الحديث: أشعته"[3]. وهو ما يعني أنّ التّنمية ترتبط بمعاني إيجابيّة منها: الإرادة والازدهار والتّحسين والتّطوير والتّغيير، وهو ما يقود إلى الرّفاهية والإعمار والتّطوّر والتّقدّم. ومن هذه المعاني نستخلص دلالات مصطلحي: التّنمية الاجتماعيّة والتّنمية الاقتصاديّة باعتبارهما "عمليّة تغيير في البنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وفي الأنشطة والسّلوكيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، تغيير يمتدّ إلى جوانب متعدّدة من الحياة المجتمعيّة بناء وحركة"[4].

المطلب الثاني: خصوصيات التّنمية في الإسلام

1) المشروع التّنموي في السّيرة النّبويّة:

إنّ الحديث عن مشروع التّنمية المستدامة ودور الفكر الاستراتيجي في صياغته هو في الحقيقة حديث عن المرحلة النّهائيّة لتطوّر الدّولة بعد مرحلة استقرارها. فإذا أردنا تأطير هذا المشروع زمنيّا في عهد النّبوّة، فإنّي أؤكّد أنّ لحظة الانطلاق الحقيقيّة له تبدأ مع لحظة استقرار النّبيّ ﷺ في المدينة المنوّرة وبنائه المسجد النّبويّ.

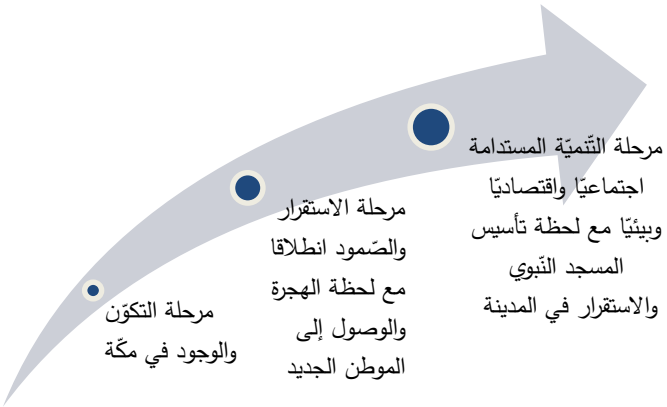

وهو ما يعني استحالة تطبيق أبعاد التّنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في ظلّ غياب حكم راشد مستقلّ في إطار دولة قويّة لها نفوذها وسطوتها.

2) ما قبل التّنمية الاجتماعيّة والتّنمية الاقتصاديّة:

إنّ استدامة أبعاد التّنمية المختلفة رهين ببناء أساسيات التّنمية الإيمانيّة الرّوحيّة العميقة، بل إنّ انتظام أمر الكلّ رهين بمدى تحقيق هذه التّنمية وتطبيقها وقوّة ملازمتها لتلك الأبعاد. هذه التّنمية انطلقت مع بدء الدّعوة السّريّة لتكون بذلك تنمية حاضنة لباقي الأبعاد، وبذلك ضمِن الرّسول ﷺ مرونة الخطط اللاّحقة التّي ستنفّذ في المدينة وقابليتها للتّأثير لأنّ الفرد هو الّذي سيشارك فيها فيجب أن يكون ذو مبادئ وقناعات وتصوّرات صحيحة تنضبط بأساسيات الوحي. وإنّي لأؤكّد أنّ بناء الإنسان الصّالح القوي الملتزم بمبادئ الوحي هو أساس انطلاقة منظومة التّنمية المستدامة أوّلا وأنّ هذه التّنمية الخفيّة الحاصلة هي التّي تربط حلقات التّنمية الأحرى وإلاّ تفرّقت وهلكت، فالاستدامة لا تتأتّى من مجرّد اجتماع أبعاد التّنمية المعروفة.

ولذلك، فإنّي أرى ضرورة تأسيس شبكة العلاقات التّنمويّة في الإسلام كما يلي:

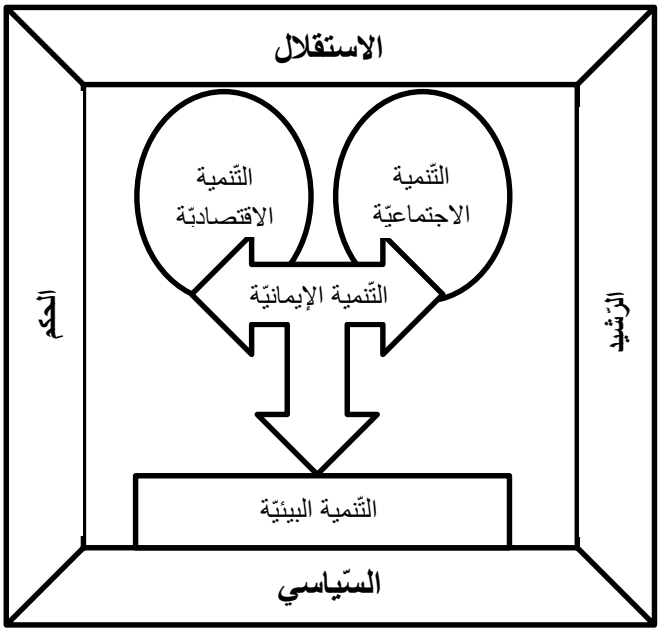

3) علاقة التّنمية البيئيّة بالتّنمية الاجتماعيّة والتّنمية الاقتصاديّة:

التّنمية البيئيّة رهينة بمدى تحقّق التّنمية الاجتماعيّة والتّنمية الاقتصاديّة، وبيانه:

1- إنّ للتّنمية الاجتماعيّة مردودا وعائدا على التّنمية البيئيّة، فهي بمنزلة الشّرط للمشروط إذا تحقّقت كما يجب تحقّق آليا تابعها. فالتّنمية الاجتماعيّة تقوم في أحد جوانبها على تنظيم المجتمع وضمان استقراره بمنع الخلافات والحروب بين مكوّناته، ومنع ذلك هو منع لضرر بيئيّ مدمّر من تقطيع وتحريق وتلويث وغيره لمكتسبات الكون.

2- إنّ تحقّق الهدف البيئي أو انعدامه هو نتيجة منطقيّة لإجراءات سابقة له قامت على أساس أنّ قاعدة الموارد الطّبيعيّة هي الرّكيزة الّتي يعتمد عليها أي أنّ عمليّة الإنتاج تقوم مدخلاتها على عطاءات البيئة وثرواتها، فإذا كان الإجراء الاقتصادي صحيحا ومنضبطا بمقوّمات الفكر الاستراتيجي، فإنّ مخرجاته ستكون صحيحة أي أنّ المشاريع المتمخّضة عنه لن تنتج آثارا جانبيّة سلبيّة تؤثّر على حياة الإنسان أو بيئته. وإنّ ذلك ليُفهم من خلال النّموذج الغربي الّذي كانت مخرجاته بيئة مستنزفة وموارد مدمّرة، فما حصل للبيئة في النّموذج الغربي هو في الحقيقة أثر سلبيّ مترتّب عن إجراءات اقتصاديّة سابقة لم تتوخّ أسلوبا استراتيجيّا. إنّ التّعامل مع التّنمية البيئيّة هو في حقيقته قراءة لمخرجات الفعل التّنموي الاقتصادي، ما يعني أنّ التّنمية الاقتصاديّة والتّنمية البيئيّة يسيران جنبا إلى جنبا وفق العمليّة الثّلاثيّة الأبعاد: المدخلات، العمليات، المخرجات.

فالتّنمية البيئيّة لم تكن ردّ فعل لمشاكل بيئيّة حاصلة في سبيل إصلاحها وتوجيهها، بل كانت تنمية مدرجة وخادمة لباقي أبعاد التّنمية المستدامة.

المبحث الثاني دور الفكر الاستراتيجي النّبوي في تحقيق التّنمية الاجتماعيّة

إنّ تحقّق المشروع التّنموي في مجاله الاجتماعي في أوائل الفترة المدنيّة قد قام على أساس إحداث تغيير اجتماعيّ وتحويل استراتيجيّ في بنية المجتمع وتركيبته وطبيعة العلاقات القائمة بين أفراده. وإنّ القراءة المتأنّيّة لمفردات التّنمية الاجتماعيّة النّبويّة تبرز بجلاء أنّها استطاعت أن ترسم سياسات ناجحة تتواءم مع متطلّبات المجتمع وتغيّراته بما يحقّق معاني الرّفاهيّة والعدالة والمساواة وغيرها من المفاهيم وفق خطّ استراتيجي محكم، أعتقد أنّه يمكن تقسيمه إلى محورين متوازيين: الاستراتيجية التّنظيميّة، والاستراتيجية البنائيّة.

المطلب الأول: الاستراتيجية التّنظيميّة:

وهي القدرة على إعادة تنظيم مفردات المجتمع بما يحقّق الأهداف الاستراتيجيّة التّي تسعى الدّولة إلى الوصول إليها، فقد أدرك الرّسول ﷺ منذ لحظة وصوله إلى دار المهجر أنّ الحاجة ملحّة لبناء قاعدة مجتمعيّة صلبة

كإجراء استراتيجي مهمّ يضمن تحويل القوى المفكّكة إلى قوّة موحّدة. وتبرز عناصر الاستراتيجية النّبويّة من خلال النّقاط التّالية:

أ- إحداث التّغيير الاستراتيجي لتوفّر ركائزه:

"إنّ التّنمية يمكن أن تحدث تغيّرات في البناء الاجتماعي من حيث مكوّناته من شرائح وجماعات تقليديّة إلى جماعات اجتماعيّة أخرى، يبدو أنّها ذات أثر فعّال في مسيرة النّموّ والتّنمية من الجماعات التّقليديّة التّي فقدت مكانتها، وتصبح للجماعات الجديدة دور ووظيفة مهمّة في مستقبل البلاد باعتبارها أداة لتحريك عمليات التّنمية وتنشيط الحراك الاجتماعي على نطاق واسع، وأبناء هذه الجماعات قفزوا إلى المواقع الاجتماعيّة والمهنيّة في مجتمع التّنمية بفضل ما يتمتّعون به من مؤهّلات وكفاءات فرديّة"[5].

إنّ فهم قيمة التّغيير الاستراتيجي الحادث تحتاج إلى بيان الحالة الاجتماعيّة للمجتمع قبل الهجرة النّبويّة، والأسباب التّي ساعدت على عمليّة التّغيير.

لقد أجمعت المصادر أنّ المجتمع العربي "لم يكن موحّدا، وذلك بسبب النّزعة القبليّة، والاختلاف على المنافع المادّيّة، والسّيطرة على السّيادة، والموارد المعيشيّة؛ ومن هنا فإنّنا نرى المصادر التّي تتحدّث عن الأوس والخزرج تركّز على الحروب التّي جرت فيما بينهم، وكأنّها الطّابع العامّ في علاقاتهم، وقد بلغت الحروب ثلاث عشرة حربا فيما بينهم، وكان أولها (سمير) وآخرها (بعاث) والتّي وقعت قبل الهجرة بخمس سنوات"[6]. وهو اليوم الّذي تقول فيه عائشة ل: "كان يوم بعاث يوما قدمه الله لرسوله ﷺ، فقدم رسول الله ﷺ، وقد افترق ملؤهم وقتلت سرواتهم وجرحوا، قدمه الله لرسوله ﷺ في دخولهم الإسلام"[7]. وأعتقد أنّ الرّسول ﷺ قد تمكّن من إحداث تغيير جوهريّ لتوفّر عنصرين استراتيجين هما: إرادة الأفراد ورغبتهم في التّغيير أوّلا، وقدرتهم على المبادرة وتحمّل المسؤوليّة ثانيا.

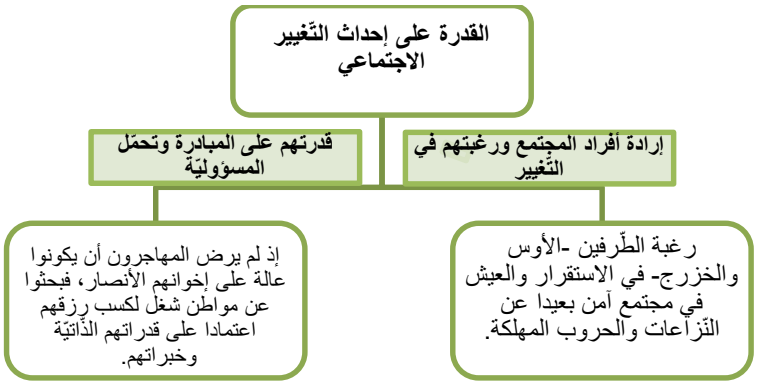

أضف إلى ذلك أنّ الفرصة الاستراتيجيّة كانت متاحة لبناء مؤسّسات جديدة وذلك لعدم وجود مؤسّسات قديمة كما هو الحال في مكّة والطّائف اللّتين كانت مؤسّساتهما التّقليديّة متمكّنة ومسيطرة على الأوضاع الدّاخليّة ورافضة لأيّ تغيير أو حوار.

ب- التّحوّل الاستراتيجي الجديد والإجراءات الاستراتيجيّة الدّاعمة له:

إنّ البيئة الجديدة التّي قدمها الرّسول ﷺ قامت على أساس تنوّع سكاني، ففيها الأوس والخزرج واليهود. وقد انضاف إليهم عنصر وافد جديد وهم المهاجرون. فكيف يمكن بناء قوّة مجتمعيّة صلبة؟

لقد كان ﷺ مدركا لطبيعة العلاقة العدائيّة بين الأوس والخزرج، فعمل على إصلاحها وإزالة ما يذكّر بالعدوات القديمة بينهما، فجمعهما ﷺ في اسم واحد هو (الأنصار). "فقد عرفوا جميعا بهذا الاسم، وصار علما عليهم جميعا، وفي هذا إبعاد لروح العصبيّة، وإدماجهما تحت هذا الاسم الواحد يذكّرهما دائما بالتّآلف لغرض أسمى وهو نصرة المبدأ الإسلامي والاندماج في غرض أكبر من الأغراض القبليّة"[8].

ثمّ إنّه عمل في مرحلة ثانية على التّأليف بين العنصر الأصلي والعنصر المهاجر وفق نظام المؤاخاة، وهو ما أدّى إلى بناء علاقات ذات أبعاد استراتيجيّة: إذ "أسهم نظام المؤاخاة في ربط الأمّة بعضها ببعض، فقد أقام الرّسول ﷺ هذه الصّلة على أساس الإخاء الكامل بينهم، هذا الإخاء الّذي تذوب فيه عصبيّات الجاهليّة، فلا حميّة إلاّ للإسلام، وتسقط به فوارق النّسب، واللّون، والوطن، فلا يتأخّر أحد أو يتقدّم إلاّ بمروءته وتقواه. وقد جعل الرّسول ﷺ هذه الأخوّة عقدا نافذا، لا لفظا فارغا، وعملا يرتبط بالدّماء والأموال"[9].

لقد "جعل النّبيّ ﷺ من هذه الأخوّة مسؤوليّة حقيقيّة تشيع بين هؤلاء الإخوة، وكانت هذه المسؤوليّة تؤدّى فيما بينهم على خير وجه، ولذلك جعل الله β حقّ الميراث منوطا بهذا التآخي دون حقوق القرابة والرّحم؛ فقد كان من حكمة التّشريع أن تتجلّى الأخوّة الإسلاميّة حقيقة محسوسة في أذهان المسلمين وأن يعلموا أنّ ما بين المسلمين من التّآخي والتّحابب ليس شعارا وكلاما مجرّدين، وإنّما هي حقيقة قائمة ذات نتائج اجتماعيّة محسوسة، تكوّن أهمّ أسس نظام العدالة الاجتماعيّة"[10]. "لقد كان تشريع التّوارث في نظام المؤاخاة أمرا زاد من قوّتها، حيث يرقى بالعلاقات الاجتماعيّة إلى مستوى أعمق وأعلى من أخوّة الدّم"[11].

مثّلت المؤاخاة بعدا استراتيجيّا لبناء المجتمع المدني الجديد، ولكنّها كانت في إطار التّخطيط الاستراتيجي قصير المدى، لأنّها كانت "عبارة عن تدابير استثنائيّة قصد بها تصحيح الوضع الاجتماعي، وتحقيق التّوازن بين فئات المجتمع الواحد على النّحو الّذي يريده الإسلام"[12].

لا شكّ أنّ التّوارث بين المتآخين كان لمعالجة ظروف استثنائيّة طارئة مرّت بها الدّولة النّاشئة، فكان هذا إجراءً إداريّا سريعا للتّغلّب على هذه المشكلة. فلمّا ألف المهاجرون جوّ المدينة، وعرفوا مسالك الرّزق فيها، وأصابوا من غنائم بدر الكبرى ما كفاهم رجع التّوارث إلى وضعه الطّبيعيّ المنسجم مع الفطرة البشريّة على أساس صلة الرّحم والقرابة، وأبطل التّوارث بين المتآخين[13]. وقد استمرّت أحكام التّوارث بالمؤاخاة مدّة تقدّر بأربعة عشر شهرا حتّى نزلت آية الأنفال في أعقاب غزوة بدر[14]، إذ يقول تعالى: "والّذين ءامنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولائك منكم وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إنّ الله بكلّ شيء عليم"[15]. لقد استطاع التّشريع الإلهي توجيه مشروع الفكر الاستراتيجي النّبوي بما يضمن نجاحه وتركيز مقوّمات استمراره وبقائه.

وقد "كان الإخاء تجربة رائدة من تجارب العدل الاجتماعي ضرب الرّسول ﷺ فيها مثلا على مرونة الإسلام وانفتاحه –في الظّرف المناسب– على أشدّ أشكال العلاقات الاجتماعيّة مساواة وعدلا"[16].

ج– حسن إدارة الوقت:

وهو معطى استراتيجي أحسن الرّسول ﷺ التّعامل معه لأهمّيته ودوره في توجيه عمليات التّخطيط الاستراتيجي، فـ "النّبيّ ﷺ قد خلّف وراء ظهره عدوّا لدودا هو قريش، وهذا العدوّ قادر على العدوان، ولمقاومة عدوانه يلزم الاستعداد والحيطة، وبناء الجبهة الدّاخليّة بناء سليما لتواجه الخطر الخارجي. وقد واجه النّبيّ ﷺ هذا الوضع من أوّل الأمر مواجهة تدلّ على فهم سليم وإدراك قويّ، وأظهر من بعد النّظر ودقّة التّنظيم ما كفل لهذه الجماعة الاستقرار والتّرابط، والقدرة على النّمو ومواجهة الاحتمالات الخارجيّة كلّها بنجاح كبير أدّى إلى تكوين الدّولة الإسلاميّة العظيمة"[17]. إنّ تحقيق ذلك كان وفق مبدأ (المؤاخاة) كما سبق بيانه.

و"تجمع الرّوايات على أنّ المؤاخاة وقعت في السّنة الأولى الهجريّة، وتختلف إن كان ذلك بعد بناء المسجد في المدينة أو خلال بنائه. ويحدّد ابن عبد البرّ تاريخ تشريعه بعد الهجرة بخمسة أشهر، أمّا ابن سعد فقد ذكر أنّ المؤاخاة بعد الهجرة وقبل غزوة بدر الكبرى دون تحديد دقيق لتأريخ تشريعها"[18].

وإنّي لأظنّ أنّ ما ذهب إليه ابن عبد البرّ هو الصّواب، ولا أعتقد أنّه يمكن أن تكون المدّة أكثر من ذلك لأنّ الوضع الجديد لا يحتمل الانتظار، ومبادئ الفكر الاستراتيجي تستوجب حسن إدارة الوقت، وهو معطى لا يمكن لقائد البشريّة ﷺ أن يهمله. ولهذه المدّة مبرّراتها التّي تحكمها والتّي يمكن وصفها بالاستراتيجيّة، ويمكن بيانها من وجهين:

– إنّ المهاجر الّذي استوعب الرّسالة وفهمها والّذي خرج من وطنه بتجربة ثريّة في المقاومة كان عليه أن يؤدّي دورا هامّا في المكان الجديد هو تعليم من لم يستوعب بعد مفاهيم الرّسالة بصورة كاملة. فالاندماج بين عنصر مكّة وما يحمله من روح مقاومة وصمود واستقامة وعنصر المدينة الّذي لم يكسب حتّى الآن التّجربة الحركيّة أمرا غاية في الأهمّيّة، لأنّ هذا الاندماج سيرسي أرضيّة جديدة تجعل من المجتمع الإسلامي مجتمعا قويّا قادرا على الصّمود لا تهزّه الرّياح ولا يعصف به الأعداء مهما كانت قوّتهم المادّيّة. وهذا الّذي حدث فعلا فقد تحوّل المجتمع الإسلامي في المدينة على إثر المؤاخاة إلى مجتمع مقاوم كان يعدّه الرّسول ﷺ للمراحل القادمة من العمل الرّسالي حيث المواجهة الصّعبة مع قوى الشّرك في مكّة وغيرها[19]. وكذلك حتّى تتيسّر عمليّة نقل التّجربة الإيمانيّة من المهاجرين –الّذين ربّاهم رسول الله ﷺ في مكّة– إلى الأنصار –حديثي العهد بالإسلام، فتقع عمليّة التّأثير السلوكي.

– ترك الوقت اللاّزم للأنصار حتّى يتفطّنوا لما يعاني إخوانهم المهاجرون من خصاصة ووحشة وضيق، وقد تحقّق ذلك بالفعل من خلال هذين النّموذجين:

* تنافس الأنصار في المهاجرين عند تحوّلهم من قباء إلى داخل المدينة، فما نزل مهاجر على أنصاريّ إلاّ بقرعة.

* مبادرة الأنصار وسؤالهم الرّسول ﷺ أن يتولّى قسمة أموالهم بينهم وبين إخوانهم المهاجرين.

المطلب الثاني: الاستراتيجية البنائيّة:

إنّ بناء المجتمع كوحدة متكاملة ومتماسكة ومتلاحمة يحتاج إلى تحديد مجموعة إجراءات وبرامج استراتيجيّة تسهم في منح الاستمرار والاستدامة والبقاء لأجزاء المجتمع ومكوّناته. وأعتقد أنّ الرّسول ﷺ قد نجح في استراتيجيته البنائيّة للمجتمع الجديد عن طريق مجموع هذه النّقاط الاستراتيجيّة:

أ– العمل الاستراتيجي على سلامة البيئة الدّاخليّة:

تعدّ المحافظة على سلامة البيئة الدّاخليّة عنصرا بنائيّا استراتيجيّا لأنّ توفّر المناخ المناسب هو الّذي يضمن حسن سير العمليّة التّنمويّة الاجتماعيّة. ولمّا كانت المدينة المنوّرة تضمّ تحت جنائحها فئات متنوّعة ومختلفة، فقد سعى الرّسول ﷺ إلى وضع الوثيقة النّبويّة الأولى لبناء الدّولة.

لقد استطاع الرّسول ﷺ أن يبني قوّة مجتمعيّة جديدة توحّدت تحت مفهوم (الأمّة)، و"الأمّة في الصّحيفة تضمّ المسلمين جميعهم: مهاجريهم، وأنصارهم، ومن تبعهم ممّن لحق بهم، وجاهد معهم، أمّة واحدة من دون النّاس"[20]. وإنّي أؤكّد أنّ هذا المفهوم هو مفهوم استراتيجي يحمل مضامين قادرة على التّغيير وتحقيق تنمية اجتماعيّة

مستدامة، لأنّه تحوّل بالمجتمع من معان سلبيّة ضيّقة كالقبليّة والتّبعيّة لها إلى معان إيجابيّة واسعة الدّلالة ورحبة الأفق، عملت على تمييز الجماعة الجديدة وتميّزها وتمسّكها بذاتها واعتزازها بدينها.

إنّ هذا المفهوم المبني في حقيقته على تصوّرات استراتيجيّة يمثّل حتما قوّة استراتيجيّة للمجتمع الجديد، وبرؤية مقابلة فإنّ الطّرف المعادي سيحاول إضعاف هذا المفهوم وتفريغه من مضامينه، وذلك ما سعى المنافقون إليه عند ماء المريسيع بإثارة العصبيّة ومحاولة تمزيق وحدة المسلمين، فقد قال جابر بن عبد الله الأنصاريّ: "كنّا في غزاةٍ فكسع رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار، فقال الأنصاريّ: يا للأنصار! وقال المهاجريّ: يا للمهاجرين؟ فسمع ذلك رسول الله ﷺ، فقال: ما بال دعوى الجاهليّة؟ قالوا: يا رسول الله! كسع رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار، فقال: دَعُوهَا فَإِنَّهَا منتَنَة"[21]؛ لقد استطاع الرّسول ﷺ مواجهة عنصر الخطر ومنع تفشّيه في المجتمع من خلال الاستراتيجيات المتينة التّي بناها، والتّي تزداد وضوحا من خلال "الأمور الاجتماعيّة التّي خطّطها النّبيّ ﷺ فيما يتعلّق بالمسلمين ومن يلحق بهم، والتّي تناولتها الصّحيفة في الفقرات [1-33]، وقد كان لهذا التّنظيم أثر كبير في بناء المجتمع المدني المسلم، ووقوفه صفّا واحدا، يحمل لواء الدّعوة الإسلاميّة بهمّة ونشاط ويقدّمها إلى بقيّة الشّرائح في المجتمع المدني"[22]، ويبرز ذلك من خلال بعض هذه النّقاط الاستراتيجيّة الموجودة في الصّحيفة:

- "أقرّت الصّحيفة الرّوابط العشائريّة للاستفادة منها في تحقيق التّكافل الاجتماعي بتكييفها وفق أهدافه العليا[23]، فكلّ عشيرة تحمل الضّعيف، وتفكّ الأسير وتدفع ديّة القتيل، وذلك يشير إلى إعلاء الفضيلة، وحرمة الشّخص على أهله في دائرة البرّ"[24].
- أكّدت الصّحيفة في الفقرة [13] على الواجب الدّيني والمسؤوليّة الاجتماعيّة بين المؤمنين في تحقيق العدل والأمن لمجتمع المدينة، وإعطاء المؤمنين المتّقين-لرسوخ إيمانهم- صفة المراقبين على من يسعى في الإفساد والعدوان، ولهذا الأمر أهمّيته الكبيرة في تقليل الجرائم لأنّ النّبيّ ﷺ لم يُشكّل قوّة منظّمة كالشّرطة لملاحقة الجناة ومعاقبتهم، بل أوكل ذلك إلى أهل الإيمان وهذا يكسب الأحكام قدسيّة ويعطيها قوّة، ويمنع ما ينشأ في نفوس البعض من التّحدّي والخروج على الأحكام كما يحدث في القوانين الوضعيّة[25]، ومعنى هذا في تخطيط النّبيّ ﷺ تربية الشّعور بالمسؤوليّة، ومراقبة الضّمير وبلوغ التّقوى التّي تشكّل أعظم رادع عن ارتكاب الجرائم، والارتقاء بالنّفس إلى العمل الصّالح والنّفع الاجتماعي العامّ، وإذا فُقدت هذه التّربية في مجتمع ما فسرعان ما يأكله الفساد، وتنخره الجريمة، ويفقد الأمان، وحينئذ لا يُسعف المجتمع سلطة ولا قانون[26].

لقد اهتمّ الرّسول ﷺ بالبناء الاجتماعي في وثيقة أو صحيفة المدينة بما يضمن تماسك الأمّة وقوّتها، وهو أرقى ما يمكن أن يصل إليه الفرد في حسن التّفكير والتّسيير الاستراتيجي.

ب- القواعد الاستراتيجيّة في بناء القوّة المجتمعيّة:

إنّ بناء مفهوم (الأمّة) بما احتواه من إضافات ودلالات يحتاج لتدعيمه وتوطيده إلى بناء شبكة التّصوّرات الاستراتيجيّة القائمة -في الإسلام- على مبدأي: الجزاء والعقاب. هذه التّصوّرات تنطلق من إعداد الفرد أخلاقيّا وتربويّا وعقليّا وبدنيّا ودعويّا وصحيّا، ثمّ تهتمّ بتنظيم الأسرة، لتصل إلى تطوير العلاقات الاجتماعيّة وبيان التّشريعات الاجتماعيّة في مجال العبادات والمعاملات والمناسبات؛ وإنّ الاهتمام بثلاثيّة الفرد والأسرة والمجتمع لدليل على قوّة الفكر الاستراتيجي النّبوي وشموليته؛ وهو ما يمنح التّنمية الاجتماعيّة طابع الاستدامة والاستمراريّة.

لقد استطاع رسول الله ﷺ تأسيس مجتمع جديد في مفاهيمه وقيمه ومبادئه وسلوكاته، وهو ما منحه قوّة استراتيجيّة متينة جعلت العدوّ يهابه ويتحوّط منه. وهذه الخطوة كانت أساسيّة -وهي كذلك اليوم- في عمليّة التّصحيح والتّحوّل الاستراتيجي.

ج- العدالة الاجتماعيّة من خلال الاستراتيجية النّبويّة في حسن توزيع الثّروة:

إنّ "التّنمية تتحمّل مسؤوليّة تحقيق العدالة في توزيع الدّخل والثّروة لجميع أفراد المجتمع، ويقع على عاتق المسؤولين عن تخطيط التّنمية تحقيق هذا الهدف، وإيجاد طرق توزيعيّة تساهم في حلّ تلك المشكلات والتّخفيف من حدّتها، ولا يتأتّى ذلك إلاّ بخطّة تستهدف رفع مستوى الفئات الأشدّ فقرا، وتخفيف أعباء التّنمية عنهم، وانتهاج سياسة ماليّة مناسبة لإذابة هذه الفوارق"[27]. وقد عدّت العدالة الاجتماعيّة -حديثا- من أبرز مؤشّرات النّموّ والتّطوّر، بل يمكن اعتبارها مدار التّقدّم وركيزته، فهي تقوم على محاربة كلّ مظاهر الطّبقيّة الاجتماعيّة وما يرتبط بها من فقر وبطالة.

ولذلك فإنّ التّجربة التّاريخيّة للتّنمية على مستوى العالم قد كانت عرضة للنّقد في أحد زواياها بسبب أنّ «منافع التّنمية لم تتوزّع بصورة عادلة، بل إنّ عدم العدالة في توزيع الدّخل -الّذي كان أحد أسباب مشروعيّة التّنمية كبديل للنّمو- ازداد عبر السّنوات الخمسين من عمر التّجربة التّنمويّة. فعدد الّذين هم في حالة من الفقر المدقع وسوء التّغذية ظلّ عاليا، بل تصاعد في بعض المناطق، رغم المكاسب التّي حقّقتها الطّبقة الوسطى على مستوى العالم»[28].

وهذا المبدأ المفقود اليوم قد سعى الرّسول ﷺ إلى تركيزه في المجتمع عبر آليات –لا يمكن وصفها إلاّ بالاستراتيجيّة– تضمن الاستمراريّة والاستدامة في تحقيق هذا الهدف.

- التّدابير الاستراتيجيّة التّشريعيّة: وقد تحقّق ذلك عن طريق الزّكاة، وهي آلية امتزج فيها الجانب التّشريعي الإلهي بالجانب التّنظيمي النّبويّ، وهو ما منحها استدامة قويّة زمن ابتداءها وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. ففي السّنة الثّانية للهجرة شرّعت الزّكاة، "بعد أن أصبح للمسلمين جماعة، لها أرض، وكيان وسلطان، فلهذا اتّخذت التّكاليف الإسلاميّة صورة جديدة ملائمة لهذا الطّور: صورة التّحديد والتّخصيص، بعد الإطلاق والتّعميم، صورة قوانين إلزاميّة بعد أن كانت وصايا توجيهيّة فحسب، وأصبحت تعتمد في تنفيذها على القوّة والسّلطان مع اعتمادها على الضّمير والإيمان، وظهر هذا الاتّجاه المدنيّ في الزّكاة... وأكّد النّبيّ ﷺ في المدينة فريضة الزّكاة، وبيّن مكانتها في دين الله، وأنّها أحد الأركان الأساسيّة لهذا الدّين، ورغّب في أدائها، ورهّب من منعها بأحاديث شتّى وأساليب متنوّعة"[29]. إنّ الله من وراء هذا التّشريع العظيم يعلمّنا أحد استراتيجيات التّفكير الصّحيح المتواءمة مع تطوّرات المجتمع وهي آلية التّدرّج الاستراتيجي. هذه الآلية يمكن اعتبارها أحد الرّكائز الأساسيّة التّي أسهمت في تأسيس التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة على حدّ السّواء في المجتمع المدني.

"وهكذا يتأكّد مفهوم العدالة الاجتماعيّة الإسلاميّة بعمليّة الزّكاة، العمليّة التّصحيحيّة التّي تتضمّن إعادة لتوزيع الدّخل القومي، وتتكرّر بانتظام في كلّ سنة"[30] "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"[31]، "ثمّ يترك الله سبحانه وتعالى بعد ذلك الباب مفتوحا على مصراعيه لإعادة توزيع الدّخل اختياريّا بين من زادت دخولهم عن حاجاتهم ومن هم دونهم عن طريق الصّدقات والقرض الحسن"[32].

وهكذا يكتمل مفهوم العدالة الإسلاميّة في توزيع الدّخل، ويتّضح لنا أنّه مفهوم نقيّ من الشّوائب والعيوب، كفيل بأن يحفظ المجتمع من جميع أنواع التّفكّك[33].

و"لو احتُرم مبدأ العدالة الاجتماعيّة عند وضع السّياسات الاقتصاديّة وتنفيذها، وخاصّة في مجال توزيع الدّخل، لم تعرف البلدان المصنّعة الأزمات التّي تهزّ أركانها بصفة مستمرة، ومنها الرّكود والبطالة"[34].

- تطبيقه في أموال بني النّضير، فقد خصّ بها المهاجرين من دون الأنصار لعدم توفّر المال لديهم وحرصا منه على تقريب الفوارق. ويذكر أصحاب السّير أنّ الرّسول ﷺ قال للأنصار: "ليست لإخوانكم من المهاجرين أموال، فإن شئتم قسمت هذه، وأموالكم بينكم وبينهم جميعا. وإن شئتم أمسكتم أموالكم، وقسمت هذه فيهم خاصّة. قالوا: بل قسّم هذه فيهم، واقسم لهم من أموالنا ما شئت، فنزلت "ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة"[35] فقال أبو بكر: جزاكم الله يا معشر الأنصار خيرا"[36].

إنّها "المساواة المطلقة بين الأفراد أو ما يعرف بالمساواة الحسابيّة، فالمنهج الإسلامي ينظر إلى هذه الصّورة من التّوزيع عندما يكون بصدد إشباع الحاجيات الأساسيّة للأفراد (الطّعام، الملبس، المسكن، التّعليم...)، وتعني أنّه لا يجوز أن يتفاوت فرد عن فرد في الاستفادة من إمكانيات المجتمع إذا كانت تغطّي فقط الحاجيات الأساسيّة للأفراد، أو بعبارة أخرى يسوّي بين الأفراد تسوية مطلقة في حدّ الكفاية، فلا يطعم فرد ويجوع آخر ولا يلبس فرد ويعرى آخر"[37]. فالإسلام لا يسمح بالغنى الفاحش مع وجود الفقر المدقع؛ وبالتّالي، فإنّ هذه السّياسة النّبويّة الاستراتيجيّة تسعى إلى إزالة الطّبقيّة بين أفراد المجتمع، ويتأكّد هذا الفعل النّبوي من خلال قوله الملازم لأمّته رغم تبدّل الأحوال والأزمان: ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به.

"ويلاحظ أنّ إشباع الحاجات الأساسيّة لعامّة النّاس في المرحلة الأولى للتّنمية أمر هامّ جدّا لإضفاء وتقوية الشّعور بالتّماسك الاجتماعي وبناء الإنسان المسلم، وتلك أمور في غاية الأهمّيّة لاستطراد عمليّة التّنمية الاقتصاديّة وتحقيق التّقدّم الاجتماعي"[38].

"هكذا فإنّنا نرى أنّ الرّسول ﷺ يتحرّك في تصحيح المعادلة وفق خطّة مرسومة... وإنّ الخلل المتمثّل في وجود فروقات صارخة بين فئات كثير من مجتمعاتنا العربيّة لجدير بأن تضعه حكوماتنا على رأس أولوياتها لإعادة التّوازن، مع الأخذ بالاعتبار أنّ تحقيق التّوازن لا يستدعي تحقيق المساواة بين تلك الفئات"[39].

⟸ وإنّي أتوقّف هنا للتّأكيد على جدليّة العلاقة بين التّنمية الاجتماعيّة والتّنمية الاقتصاديّة، فـ "في المقاربة الإسلاميّة يجب أن تكون التّنمية شاملة ومتوازنة وتهدف إلى ترقية الرّفاهيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. فمن تعاليم القرآن والسّنّة أنّ أيّ مجهود تنموي اقتصادي يجب أن يشمل ضمن أهدافه الأوليّة محاربة الفقر والفوارق الاقتصاديّة والاجتماعيّة. إنّ المقاربة المتعدّدة الأبعاد التّي يمتاز بها الإسلام تسمح بتحقيق التّنمية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة في آن واحد؛ فلا يوجد تعارض بين هذين المفهومين كما هو الحال في النّظام الرّأسمالي، بحيث يزدهر هذا الأخير متجاهلا تماما المآسي النّاجمة عن الفقر والتّوزيع غير العادل للمداخيل. ويترتّب على ذلك كلّه استحواذ أقلّيّة على ثروات طائلة وإقصاء كلّيّ للبعد الرّوحي، والاعتماد على الجانب المادّي والفردي الأناني، في حين يهدف الطّابع الشّمولي للتّنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى إقامة نظام اجتماعي يتّسم بقدر أكبر من الإنسانيّة والعدالة والتّوازن"[40].

"إنّ التّنمية الاقتصاديّة في الإسلام لها بلا شكّ جوانب اجتماعيّة لا يمكن إهمالها وإلاّ ترتّب على ذلك خلل خطير. ومن ضمن هذه الجوانب أن تتمّ التّنمية الاقتصاديّة في ظلّ عدالة اجتماعيّة من حيث نمط توزيع الدّخل. وقد يؤدّي هذا في حدّ ذاته إلى انخفاض الادّخار في مبدأ الأمر حيث أنّ الّذين يقومون بالادّخار –ببساطة– هم الأغنياء وليس الفقراء. ولكن هل نظرنا إلى الآثار غير المباشرة في الأجل الطّويل لنمط التّوزيع العادل للدّخل القومي بين أفراد المجتمع؟ لا شكّ أنّ أوّل ثمرة نقتطفها من عدالة توزيع الدّخل في الأجل الطّويل تتمثّل في التّماسك والاستقرار الاجتماعي بسبب شعور الفئات العاملة الكادحة (وهي التّي تمثّل أغلبيّة الأمّة) بالعدالة..."[41].

لقد عمل الرّسول ﷺ في برنامجه الإصلاحي الاستراتيجي على تنظيم المناخ الاجتماعي كإجراء أوّلي للتّهيئة لعمليّة التّنمية الاقتصاديّة.

المبحث الثّالث: دور الفكر الاستراتيجي النّبوي في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة

إنّ تحقّق التّنمية الاقتصاديّة الصّحيحة يحتاج إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي كمعطى استراتيجي دقيق ضروري ولازم، لأنّ ذلك يعني: "امتلاك [الدّولة] لمقدراتها، وسيطرتها على مواردها الاقتصاديّة، واستغنائها عن التّبعيّة التّي تربطها بالخارج"[42]. وإنّ قراءة هذا المعطى يحتاج إلى بيان التّدرّج الحاصل في المخطّط النّبوي أي مراحل بناء الفكر الاستراتيجي الاقتصادي لكشف اللّثام عن الكيفيّة الدّقيقة التّي قعّدت عليها الاستراتيجيّة النّبويّة في هذا المجال ومدى نجاحها.

المطلب الأوّل: قراءة معطيات البيئة الدّاخليّة والبيئة الخارجيّة وفق عمليّة التّحليل الاستراتيجي:

إنّ التّحليل الاستراتيجي كمسار صحيح لعمليّة التّفكير الاستراتيجي السّابقة لأيّ فعل استراتيجي تقوم في حقيقتها –كما تبيّن لي من خلال الدّراسة العميقة لخطّة التّنميّة الاقتصاديّة النّبويّة– على دراسة دقيقة لمعطيات البيئة الدّاخليّة من حيث نقاط ضعفها فقط، والبيئة الخارجيّة (القوّة المنافسة) من حيث نقاط قوّتها، ولكن في إطار تصوّر استراتيجيّ يسعى إلى خلخلة تلك النّقاط اعتمادا على استنباط محاور قوّة البيئة الدّاخليّة وتوظيفها كعناصر استراتيجيّة لتحطيم مقدرات البيئة الخارجيّة.

أ- بين نقاط ضعف البيئة الدّاخليّة ونقاط قوّة البيئة الخارجيّة:

ويمكن بيان ذلك وتبسيطه وفق الرّسم التّوضيحي التّالي:

ب- *بناء التّصوّر الاستراتيجي:*

هو تخيّل ما يجب أن يكون أي الوضع المراد الوصول إليه، والتّفكير في الصّورة الجديدة التي سيتم صياغتها. والتّصوّر الاستراتيجي -في خفاياه- هو قراءة لسلبيات الرّضا بالمعطى الموجود وما يترتّب عنه من إخلالات من جهة، وتحديد للرّهانات التّي يجب كسبها من جهة أخرى. وبيانه مبسّطا كما يلي:

* ضرورة إلغاء سوق بني قينقاع وعدم الاعتماد عليه، لأنّ الرّضا بهذا الوضع سيجعلهم دولة داخل دولة، كما أنّه يعني الخضوع لقوانينهم الباطلة والتّبعيّة لهم.

* تخليص أهل المدينة من سيطرة اليهود على الاقتصاد بإنهاء الاحتكار والهيمنة، وتشجيع المسلمين على مزاولة النّشاط الاقتصادي.

ج- *استنباط نقاط القوّة وحسن استثمارها:*

إنّ الحلّ الاستراتيجي الصّحيح يعتمد على حسن استثمار الموارد المتاحة سواء كانت بشريّة أو طبيعيّة أو غيرها، بل إنّ الاستراتيجية العميقة هي التّي لا تكتفي بالمتاح بل تسعى جاهدة إلى تحويل الموارد العاطلة إلى موارد نشطة وفق قوانين الملاحظة والتّنبّه المبكّر. ولذلك اتّجهت الحركة النّبويّة الرّامية إلى تنمية اقتصاديّة نحو تحويل

الطّاقة المهاجرة العاطلة عن العمل إلى طاقة إنتاجيّة منافسة نظرا لوجود عنصر (الخبرة)، وهو هنا معطى يمكن وصفه بالاستراتيجي.

إنّ الحديث عن الخبرة هو حديث عن قدرة إداريّة تستطيع تسيير الشّأن الاقتصادي، فالعنصر المهاجر قد حمل معه نزعة قريش التّجاريّة المتأصّلة فيه، وقد تجلّت قوّة هذا العنصر وقدرته على الإنتاج واستعداده للمنافسة من خلال:

* قصّة عبد الرّحمن بن عوف الّذي لم يحمل معه ماله ولكنّه نزل لسوق بني قينقاع بخبرته فقط، فباع واشترى ونجح في ذلك حتّى أنّه جمع مالا فتزوّج؛ حيث قال: "لمّا قدمنا المدينة، آخى رسول الله ﷺ بيني وبين سعد بن الرّبيع، فقال سعد بن الرّبيع: إنّي أكثر الأنصار مالا، فأقسم لك نصف مالي... فقال له عبد الرّحمن: لا حاجة لي في ذلك، هل من سوقٍ فيه تجارة؟ قال: سوق قينقاع، قال: فغدا إليه عبد الرّحمن، فأتى بأقطٍ وسمن، قال: ثمّ تابع الغُدُوّ، فما لبث أن جاء عبد الرّحمن عليه أثر صُفرة، فقال رسول الله ﷺ: تزَوَّجْتَ؟ قال: نعم، قال: وَمَنْ؟ قال: امرأة من الأنصار، قال: كَمْ سُقْتَ؟ قال: زنة نواة من ذهب –أو نواة من ذهب–، فقال له النّبيّ ﷺ: أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ"[43].

* نماذج المهاجرين ممّن نزل بأمواله وخبرته كأبي بكر وعمر وعثمان φ، وكان عمر بن الخطّاب ممّن يتاجر بالسّوق حتّى قال: ألهاني الصّفق بالأسواق[44].

← هذه التّجارب الفرديّة في بداية الهجرة يمكن أن تتحوّل إلى قوّة قادرة على التّأثير وتغيير موازين القوى لصالحها وإعادة كتابة قواعد المنافسة، خاصّة إذا امتزجت مع الإمكانات الزّراعيّة للأنصار. فمجتمع دار المهجر الجديد يمكن تقسيمه إلى وحدتين: الأولى تحذق الزّراعة وهم أهل المدينة، والثّانية وهم أهل مكّة تحذق التّجارة، إذ "لا يقلّ القرشيون خبرة في الشّؤون الاقتصاديّة والتّجاريّة والإحاطة بأسرارها عن اليهود، فقد توارثوها عن آبائهم الأوّلين وتعوّل قريش في كسب قوتها على التّجارة"[45]. وهذا التّقسيم التّغليبي أكّده أبو هريرة η حين قال: "يقولون إنّ أبا هريرة يكثر الحديث، والله الموعد، ويقولون: ما للمهاجرين والأنصار لا يحدّثون مثل أحاديثه؟ وإنّ إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصّفق بالأسواق، وإنّ إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم –بمعنى اهتمامهم بأمور الزّراعة–"[46]. ولكن وجب التّنبيه أنّ هذا الكلام من قبيل التّغليب لا التّعميم الكلّيّ، فرغم غلبة الجانب الزّراعي على حياة الأنصار، فإنّ هذا لا ينفي وجود من كان يعمل في التّجارة، كما جاء في البخّاري أنّ البراء بن عازب وزيد بن أرقم كانا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ، وكان الأوّل أوسيّا، أمّا الثّاني فهو خزرجيّ.

هذه العناصر ذات الاهتمامات المتباينة لن تبقى متفرّقة، بل سيتمّ استثمارها في إطار الحركة التّنظيميّة الجديدة للمجتمع المدني. لقد اعتمد الرّسول ﷺ في بناء القوّة الاقتصاديّة الجديدة أسلوب الدّمج بين معطيين قد يبدو التّنافر بينهما لاختلاف مجالات الحذق والتّمكّن، ولكنّه استطاع ﷺ أن يصنع منهم قوّة اقتصاديّة واحدة تمتاز بالمتانة والاستدامة وفق معادلة جديدة تقوم على مبدأ التّكامل، وتسعى لمواجهة القوى المقابلة.

وتفصيل ذلك أنّ الخزرج والأوس كانوا أناسا منتجين، وكان اليهود تجّارًا في الغالب يعيشون على إنتاج القبيلتين، والّذي نتج عن المؤاخاة هو ربط الإنتاج بالتّجارة وجعلهما يتحرّكان في حلقة واحدة. فالخزرجي أو الأوسي كان يزرع والمهاجر يتاجر مستفيدا من خبراته السّابقة في التّجارة أو يعمل في الأرض بالإيجار، وكان معنى ذلك إيجاد أرضيّة التّكامل الاقتصادي وإلغاء الدّور الاقتصادي الّذي كان يضطلع به اليهود. وعلى أساس الصّياغة الجديدة للعمليّة الاقتصاديّة فقد ازدهر الإنتاج وتضاعف أضعافا مضاعفة. وهكذا حوّل رسول الله ﷺ العنصر الّذي ورد المدينة من عالة ومجموعة استهلاكيّة كان من المحتمل أن تتحوّل إلى معوّق اقتصاديّ إلى دم جديد تدفّق في عروق الاقتصاد المدني، فتمّ توظيفه كأداة لإحداث أكبر تحوّل في اقتصاد المدينة، فأصبح عامل ازدهار ونموّ وتطوّر في الإنتاج. وهو بذلك أرسى القاعدة الأساسيّة للاقتصاد الإسلامي القائم على التّعاون والتّكافل والتّفاعل بين العناصر المشتركة في العمليّة الاقتصاديّة، والشّعور بالتّكامليّة ما يفجّر الطّاقات ويحرّك حلقات الإنتاج المختلفة نحو الاكتفاء الذّاتي، وهو أعلى مستوى يصله الاقتصاد الوطني لبلد ما[47].

المطلب الثّاني: عمليّة التّخطيط الاستراتيجي الاقتصادي:

إنّ تحقيق الهدف الاستراتيجي –وهو في هذا المقام بناء سوق إسلاميّة أصيلة قادرة على منافسة مصادر الثّروة الاقتصاديّة اليهوديّة في المدينة– يحتاج إلى اتّباع مجموعة خطوات عمليّة تتدرّج من وضع التّقييم إلى وضع التّنفيذ، هذا ما لاحظته في المخطّط النّبويّ الاستراتيجيّ القائم في أصله على التّخطيط لحماية المستهلك. وتفصيله كما يلي:

– يروى أنّ النّبيّ ﷺ ذهب إلى سوق بني قينقاع، فألقى عليه نظرة فاحصة فعن عطاء بن ياسر قال: لمّا أراد رسول الله ﷺ أن يجعل للمدينة سوقا أتى سوق بني قينقاع؛ ولا أستبعد أنّه طلب من الصّحابة أن يبحثوا عن مكان يصلح لأن يكون سوقا إسلاميّة.

– يذكر أنّ النّبيّ ﷺ ذهب ابتداءً إلى سوق النَّبِيطِ، فنظر إليه فقال: "لَيْسَ هَذَا لَكُمْ بِسُوقٍ"، ثمّ ذهب إلى سوق فنظر إليه فقال: "لَيْسَ هَذَا لَكُمْ بِسُوقٍ"[48].

– ضرب رسول الله ﷺ قباء في موضع (بقيع ابن الزّبير) فقال: "هَذَا سُوقُكُم"، فأغاظ هذا العمل اليهود، وأحسّوا بخطر هذا السّوق ومنافسته لهم، فجاء كعب بن الأشرف فدخل القبّة وقطع أطنابها، فقال رسول الله ﷺ: "لاَ جَرَمَ، لأَنْقُلَنَّهَا إِلَى مَوْضَعٍ هُوَ أَغْيَظُ مِنْ هَذَا"[49].

– أخبر بوجود مكان قد يكون مناسبا، فخرج بنفسه ليراه، فأعجبه وأقرّه، فقد روى ابن ماجه: أنّ رجلا جاء إلى النّبيّ ﷺ فقال: "إنّ رأيت موضعا للسّوق أفلا تنظر إليه؟ قال: بَلَى. فقام معه حتّى جاء موضع السّوق، فلمّا رآه أعجبه وركض برجليه، وقال: نعم سُوقُكُمْ هَذَا فَلاَ يُنْتَقَصُ وَلاَ يُضْرَبْنَ عَلَيْكُم خَرَاجٌ"[50].

وإنّ قراءة هذه الأحداث بدقّة تبرز أنّ الفعل النّبوي اشتمل على مقوّمات الاستراتيجية النّاجحة، يتّضح ذلك من خلال تواجد عنصرين اثنين:

- (الخيارات الاستراتيجيّة) المتمثّلة في: سوق النّبيط وموضع بقيع ابن الزّبير والموضع الّذي أشار به عليه أحد الصّحابة، وقدرة الرّسول ﷺ على اختيار أفضلها وأحسنها من خلال قوّة الملاحظة والتّقييم.
- قدرة الرّسول ﷺ على تجنّب عوامل تعطّل تنفيذ الاستراتيجية، وعدم الدّخول في مواجهة جانبيّة مع القوى المنافسة المعرقلة لأنّها ليست اللّحظة المناسبة. لقد اهتمّ الرّسول ﷺ بتحقيق الهدف الّذي يرنو إليه، وإنّ ذلك –في رأيي– يمكن إدراجه في إطار (فقه الأولويات)، فلم يحن الوقت بعد للمواجهة المباشرة مع اليهود، إذ الفترة الرّاهنة تحتاج إلى بناء قوّة اقتصاديّة مستقلّة تقوّض القوّة اليهوديّة المنافسة.

إنّ موافقة الرّسول ﷺ على الموضع الّذي أشار به عليه أحد الصّحابة يدعو بإلحاح إلى بيان الخصائص والمميّزات الاستراتيجيّة للسّوق الإسلامي الجديد التّي يمكن دراستها في إطار المزايا التّنافسيّة.

أوّلا: الموقع الاستراتيجي

كان اختيار المسلمين لموضع سوقهم اختيارا موفّقا دلّ على عمق تجربتهم التّجاريّة وفهمهم بأمور البيع والشّراء، حيث كان واقعا في جهة هي بمثابة المدخل الرّئيسي للمدينة للقادمين سواء من جهة الشّام أو اليمن ومكّة وسائر القبائل المجاورة؛ ممّا مكّنهم –ولا ريب– من تلقّي التّجّار والوفود حال وصولهم إلى المدينة، موفّرين عليهم مشقّة

الالتفاف برواحلهم المحمّلة حول بيوت المدينة أو حتّى التّخلخل بينها حتّى يصلوا إلى سوق اليهود داخل المدينة[51].

ثانيا: مساحة السّوق

لقد اختار المسلمون "مكانا فسيحا بأطراف المدينة بعيدا عن المحال السّكنيّة"[52]، كما أنّها "تتّسع للجميع، ولا يضيّق التّجّار بعضهم على بعض في الأماكن، وفي ذلك تحفيز لزيادة عدد التّجّار والمورّدين والمستهلكين"[53].

ثالثا: تنظيمات السّوق وقواعد العمل فيه

- "سوق حرّة من الإتاوات، فقد منع الرّسول ﷺ أن يؤخذ على أحد كراء في سوق المدينة الجديد، فحريّة الدّخول والخروج من السّوق متاحة دائما دون وجود عوائق. إنّ فرض الإتاوات كالضّرائب والرّسوم في الأسواق يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يخرم معايير السّوق الحرّة؛ ممّا سبّب ازدهاره وكثرة الوافدين إليه"[54].

- المنافسة التّامة والتّكافؤ في الفرص، فلا يملك أحد من التّجّار السّيطرة على باب السّوق. فقد ظلّت هذه السّوق طيلة عهد الرّسول ﷺ وعهد الخلفاء الرّاشدين عبارة عن فضاء حرّ واسع من دون تحجير، أي لا يحقّ لأحد أن يختصّ بمكان مميّز، فالجميع سواسية من يبكر إلى مكان فهو أحقّ به حتّى يتركه ولا يحقّ له وضع علامة كبناء أو حجارة ليمنع الآخرين من السّبق إليه. وفي ذلك، تأكيد على مبدأ المنافسة وتحرير السّوق من أيّة تكاليف إضافيّة تؤدّي إلى اختصاص بعض التّجّار بأماكن مميّزة في السّوق للسّيطرة عليه[55].

- سوق تحفظ فيها حقوق جميع أطراف التّعامل، وتحميهم من الاحتكار والغشّ والاستغلال، وحتّى إخفاء المعلومات.

← إنّ الميزة التّنافسيّة التّي يقدّمها هذا السّوق الجديد هي (ميزة الاختلاف التّام) لما هو موجود، وهو سوق اليهود، إذ أنّ هذا السّوق قد قعّد على أساس جدّة الطّرح والانفتاح على الجمهور بلغة العصر. لقد استطاع الرّسول ﷺ أن يقدّم شيئا جديدا لا يقدّمه الطّرف المقابل يحظى بتقدير الجمهور، وهو ما يسمح بزيادة معدّلات إقبال أصحاب رؤوس المال واستقطاب الرّاغبين في الاستثمار. لقد قامت المنافسة على أساس جودة المنتوج، وجودة الخدمات المرافقة لعمليّة البيع والشّراء؛ وهو ما ضمن استمراريّة هذه السّوق واستدامتها لأنّها قامت على أسس إسلاميّة صحيحة سأتطرّق إليها قريبا.

لقد "تحرّكت عجلة الاقتصاد وانتعشت، وانطلق التّجّار إلى السّوق الإسلامي الجديد، وقطع الطّريق على سيطرة اليهود الاقتصاديّة على المدينة. ومع وجود السّوق الإسلامي الجديد توجّه المسلمون إليه وهجروا سوق بني قينقاع،

وبدأت البضائع الموازية والجديدة تنهال على السّوق الجديد؛ ممّا أدّى إلى حركة تجاريّة إيجابيّة محمودة من التّنافس بين السّوقين. وهكذا نشط السّوق الإسلامي في المدينة المنوّرة، وقويت شوكته، وازداد رأس ماله، وتضاعف عدد المتعاملين معه"[56]. لقد أدّى هذا التّخطيط الدّقيق والمنظّم إلى ازدهار التّجارة وتطوّر حركة البيع والشّراء بين المسلمين وغيرهم ما مثّل ضربة قاضية لمركز القوّة الاقتصاديّة اليهوديّة. "فمنافسة المهاجرين المكّيين التّجاريّة ليهود المدينة وارتفاع رأس العرب من سكّان يثرب بعد وفود النّبيّ ﷺ والمهاجرة من قريش إليهم، ومحاولة انتزاع السّيادة المحلّيّة منهم، وكانوا أصحاب الشّأن وذوي الكلمة النّافذة في تصريف شؤون البلاد، كلّ ذلك ولّد سوء تفاهم ما لبث أن تحوّل إلى نزاع فخصام فحرب فجلاء"[57].

وهنا ملحظ قمين بالاهتمام أوّد التّأكيد عليه وهو أنّ الوحي قد كان مؤيّدا لعمليّة الفكر الاستراتيجي وداعما لها من خلال مسألة تحريم الرّبا، فكان بمثابة الفرصة الربّانيّة الاستراتيجيّة للتّفوّق على المنافس وتدعيم أساسيات التّطوّر الإنتاجي الإسلامي في المدينة؛ وهي خصيصة إسلاميّة بحتة.

"فإذا عرفنا أنّ معظم الأرباح النّاجمة عن الرّبا تذهب لجيوب غير المسلمين –وهم اليهود– عندئذ سندرك المغزى السّياسي والاقتصادي لتحريم الرّبا مع أوّل حركة لتنظيم الهيكل الاقتصادي، فقد نزلت هذه الآية الكريمة: "فبظلم من الّذين هادوا حرّمنا عليهم طيّبات أحلّت لهم وبصدّهم عن سبيل الله كثيرا وأخذهم الرّبا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال النّاس بالباطل وأعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما"[58] . وقد أدّى إلغاء الرّبا إلى خروج زمام الاقتصاد في المدينة من أيدي اليهود إلى أيدي المسلمين، الأمر الّذي منحهم فرصة إعادة تنظيم الحياة الاقتصاديّة على أسس إسلاميّة بعيدة عن مركز القوّة الاقتصاديّة اليهوديّة"[59]. لأنّ "الرّابح من هذه التّجارة هو التّاجر الوثني الّذي يقوم بعمليّة الاستيراد. فجاء تحريم الخمر ضربة اقتصاديّة موجعة لهؤلاء التّجّار، بالإضافة إلى أنّه وفّر الكثير من الأموال التّي كانت تُبذر على هذه المادّة"[60].

"وإذا كانت يثرب –نظرا لظروفها الدّاخليّة– لم تستطع منافسة مكّة في مجال التّجارة بوجه عامّ في الفترة التّي سبقت الإسلام، فإنّها لم تلبث أن أخذت تنافسها منافسة خطيرة بعد الهجرة النّبويّة وقيام الدّولة الإسلاميّة بها، فلم يكد المسلمون يستقرّون بالمدينة حتّى اتّجهوا إلى التّجارة الخارجيّة مع مزاولتهم للتّجارة الدّاخليّة وتنظيمها. فقد بدأ رجال من المهاجرين من قريش من أمثال طلحة بن عبيد الله والزّبير بن العوّام وسعيد بن زيد وغيرهم يرحلون إلى الشّام يجلبون منها التّجارة. وفي الوقت الّذي أخذت فيه قوّات المدينة طريق الشّمال على قوافل قريش، أخذت المدينة تحاول أن تخلفها في هذا المضمار، وشيئا فشيئا تحوّل الزّمام إلى يثرب بعد أن صارت

عاصمة الدّولة العربيّة الموحّدة"[61]، و"غدت يثرب تنافس مكّة على مركزها في مجال التّجارة الخارجيّة بين أراضي الحجاز وبلاد الشّام. وقد أدّى هذا التّوسّع التّجاريّ إلى ظهور أسواق جديدة مماثلة للنّموذج الأوّل في المدينة"[62].

المطلب الثّالث: حسن الإدارة الاستراتيجيّة:

إنّ الإدارة الاستراتيجيّة هي التّي تحسن تسيير الأمور تنظيما لشؤونها ومراقبة أو متابعة لأحوالها وتصحيحا لزلاّتها قصد حماية المستهلك من الاستغلال. وقد اشتملت الإدارة النّبويّة في إطار التّنمية الاقتصاديّة على هذه الأمور، وأضافت عليها طابعها الخاصّ والفريد.

ت- تنظيم بيئة العمل:

إنّ التّنظيم المحكم والدّقيق لأساليب العمل وطرق الإنتاج يعني -في أحد أبعاده الاستراتيجيّة- ضمان استمراريّة واستدامة القوّة الاقتصاديّة، ومتانة مشروع التّنمية. وقد قام التّنظيم النّبوي على أساس صياغة جديدة للطّرق المشروعة لكسب الثّروة، وإسقاط الطّرق الأخرى التّي كانت سائدة في المجتمع التّي هي في حقيقتها "ظواهر تجاريّة مدمّرة للمجتمع يلجؤون إليها [اليهود] لامتصاص ثروة المجتمع الإسلامي دون عمل أو كدح أو مغامرة"[63]. هذه القواعد والإجراءات التّنظيميّة التّي حدّدها الرّسول ﷺ للتّعامل على أساسها والالتزام بها، هي في حقيقتها مقسّمة إلى أوامر ونواهي، وبيانها كما يلي:

-إلغاء الرّبا والمعاملات الرّبويّة بمختلف أشكالها ومصادرها، إذ أنّ "التّعامل الرّبوي يقوم على المتاجرة بجهود الغير واستغلالها بشكل يتنافى مع الأخلاق الإنسانيّة، خصوصا عندما يتعرّض الأفراد لتراكم الدّيون وحالات الإفلاس والخضوع لضغوطات قد تنحرف بالسّلوك الإنساني عن مثله ومبادئه المقبولة"[64]، وهذا ما كان حاصلا في المعاملات بين اليهود وأهل المدينة "فلقد كان الرّبا أحيانا كثيرة يربو على الدّين نفسه، فيذهب بأموال النّاس"[65].

-النّهي عن جملة من البيوع المحرّمة: كبيع التّصرية من خلال قوله ﷺ: "مَن اشْتَرَى شَاةً مُصَرَّاةً أَو لقحة مُصَرَّاةً فَهوَ بِالخِيَارِ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ"[66]. وبيع النّجش. وبيع حاضر لباد، فعن عبد الله بن عمر ĸ قال: "نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لبادٍ"، وبه قال ابن عبّاس[67]. ونهى عن تلقّي الرّكبان، ففي حديث أبي هريرة η أنّ رسول الله ﷺ قال: "لاَ تَلَقُّوا الجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوق فَهُوَ بِالخِيَارِ"[68]، والمراد بسيّده هنا مالكه الّذي باعه. كما نهى عن الملامسة، ونهى عن الاحتكار والخداع والغشّ لقوله ﷺ: "مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا"[69]. والحلف

أو الأيمان الكاذبة فقد قال ﷺ: "الحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلرِّبْحِ"[70]، وقوله أيضا: "إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةُ الحِلفِ فِي البَيْعِ، فَإِنَّهُ يُنْفِقُ ثُمَّ يَمْحِقُ"[71].

وبهذه التشريعات ضمن رسول الله ﷺ تنظيم عمليات البيع والشّراء في سوق المدينة. وهي عناصر تشريعيّة يمكن وصفها بالاستراتيجيّة أسهمت في تعمير أسواق المسلمين وإضعاف أسواق اليهود. لقد باز المسلمون اليهود في أدقّ اختصاصاتهم التّي مهروا فيها، فسيطروا على الاقتصاد في المدينة وتحكّموا فيه، خاصّة عندما حكمت المعاملات أخلاقيات التّعامل كالوفاء بالعقود والعهود وسائر الالتزامات، والمسامحة وما يتمخّض عنها من سهولة ويسر في البيع والشّراء لقوله ﷺ: "رَحِمَ الله رَجُلاً سَمْحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى"[72]؛ كما أثنى الرّسول ﷺ على التّاجر الصّادق في معاملته، الأمين في أخذه وعطائه.

ث- *الرّقابة الاستراتيجيّة:*

الرّقابة الاستراتيجيّة هي عمليّة مستمرّة بغرض اكتشاف وقياس الانحراف عن النّتائج المرغوب فيها واتّخاذ الإجراءات التّصحيحيّة لتحسين الأداء إذا ما كان يفتقر إلى الفاعليّة والكفاءة؛ فالعمل يقوم به المورد البشري فهو بالتّالي عرضة للانحراف والخطأ ما يستوجب مراقبته لتفادي الوقوع في الخطأ، أو تصحيح الانحراف إذا ما وقع[73]. وتأكيدا لهذه المعاني الإداريّة الحديثة، فإنّنا نجد أنّ النّبيّ ﷺ كان يراقب شؤون السّوق بنفسه، وترد إشارة إلى أنّه ﷺ في فترة لاحقة ولّى عمر بن الخطّاب أمر السّوق في المدينة، في حين ولّى سعيد بن العاص أمر السّوق في مكّة[74]. ومن الأمثلة التّطبيقيّة الدّالة على مبدأ المراقبة والمتابعة الاستراتيجيّة أنّه ﷺ:

- أمر بإحراق خيمة أقامها أنصاريّ في السّوق، وذلك حتّى لا يظهر مميّزا عن باقي التّجّار.

- مرّ على صبرة طعام، فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا، فقال: "مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ مَا هَذَا؟ قال: أصابته السّماء يا رسول الله، قال: أَفَلاَ جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ ثمّ قال: مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي"[75]. وهذا دليل على الرّقابة الدّقيقة لجودة الإنتاج وصفة المواد المعروضة للبيع، إنّها الرّقابة الدّقيقة التّي كشفت صورة من صور كثيرة لإخفاء العيوب.

ومن هنا، ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النّشاط الاقتصادي وتطوّرت مع تطوّر أحوال السّوق؛ فقد "تفقّد عمر η أحوال الأسواق طيلة خلافته حيث كان يتلف اللّبن المغشوش، ويحرق حوانيت الخمور، ويؤدّب الجمالين، ويحدّد الحدّ الأقصى لحمولة البعير، ويزجر المبالغين في شراء اللّحم"[76].

وقد تواجشت هذه الرّقابة مع عنصر التّحفيز فعن اليسع بن المغيرة قال: "مرّ رسول الله ﷺ برجل بالسّوق يبيع طعاما بسعر هو أرخصُ من سعر السّوق، فقال: تَبِيعُ فِي سُوقِنَا بِسِعْرٍ هُوَ أَرْخَصُ مِنْ سِعْرَنَا؟ قال: نعم. قال: صَبْرًا وَاحْتِسَابًا؟ قال: نعم. قال: أَبْشِرْ، فَإِنَّ الجَالِبَ إِلَى سُوقِنَا كَالمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ الله، والمُحْتَكِرُ فِي سُوقِنَا كَالمُلْحِدِ فِي كِتَابِ الله"[77]. إنّ توفّر عنصر التّحفيز يعني دفع العاملين للعمل تزكية وحماسا وتشجيعا.

وإنّي أرى أنّ الرّقابة والمتابعة كإجراء تقييمي لا ينحسر في التّعرّف على الانحرافات والإخلالات المهدّدة لحسن سير عمليّة التّخطيط، بل يرتبق بجوانب أكثر إيجابيّة تعمل على تحقيق فعاليّة الأداء، وإنجاز الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة. وصورة ذلك تعليمه ﷺ لأمّته دعاء دخول السّوق حيث قال: "مَنْ دَخَلَ السُّوقَ، فَقَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ لَهُ المُلكُ وَلَهُ الحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لاَ يَمُوتُ بِيَدِهِ الخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَتَبَ الله لَهُ أَلْفَ حَسَنَةٍ وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ سَيِّئَةٍ وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ دَرَجَةٍ وَبَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ"[78].

الخاتمة:

إنّ قراءة الفعل النّبوي في إطار العمليّة التّنمويّة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي جعلني أخلص إلى تحديد التّنمية زمنيّا ومضمونيّا ونوعيّا:

- زمنيّا: التّنمية انطلقت مع حادثة الهجرة النّبويّة وتأسيس الدّولة الإسلاميّة المستقلّة.

- مضمونيّا: التّنمية عمليّة متكاملة لا تنفصم عراها، فإذا حدثت تنمية اقتصاديّة تحقّقت التّنمية الاجتماعيّة والعكس صحيح.

- نوعيّا: التّنمية التّي سعى الرّسول ﷺ إلى تأسيسها هي تنمية تستجيب لأساسيات الفكر الاستراتيجي القائم على التّفكير والتّخطيط والإدارة، ولا يمكن في أيّ حال من الأحوال فصل هذين المصطلحين عن بعضهما البعض. وباختصار، فإنّ الحاجة ملحّة إلى تنمية استراتيجيّة وراشدة أي فكر استراتيجي متكامل يحكم عمليات تحقيق التّنمية، فإذا كانت كذلك فإنّها حتما ستكون قابلة للاستدامة والاستمرار.

وإنّ الأمّة الإسلاميّة اليوم بحاجة إلى فقه مفردات الفعل التّنموي النّبوي القائم على أساسيات الفكر الاستراتيجي الّذي يعدّ بكلّ موضوعيّة "البديل الضّروري" الّذي يجب أن يفهمه ويدركه العقل الإنساني بعيدا عن الإيديولجيات الدّيني والّذي يجب أن يسير على خطاها العقل المسلم حتّى لا يتيه في بيداء الغلط والوهم.

المصادر والمراجع:

-إبراهيم، محمد الحسن، *التّنمية المستدامة: تأسيس مقاصدي*، ط1.

-أحمد، عبد الرّحمن، *التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الإسلام*، مؤسّسة شباب الجامعة.

-إدريس، عبد الله عبد العزيز، (1979). *مجتمع المدينة في عهد الرسول ﷺ*، جامعة الملك سعود.

-أويدة، عدنان، (2021). *بواكير الفكر الاقتصادي الإسلامي منذ فجر الإسلام*، Journal of ATEBE.

-البخاري، (1422). *الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه*، دار طوق النّجاة.

-براهيمي، عبد الحميد، (1997). *العدالة الاجتماعيّة والتّنمية في الاقتصاد الإسلامي*، ط1، مركز دراسات الوحدة العربيّة.

-البلاذري، أبو الحسن، (1983). فتوح البلدان، دار الكتب العلميّة.

-التّرمذي، (1998). *الجامع الكبير*، دار الغرب الإسلامي.

-الحاكم النيسابوري، (1990). *المستدرك على الصّحيحين*، دار الكتب العلمية.

-حتاملة، ثامر، (2018). *المنهج النّبوي في التّأسيس للمدنيّة والتّطوّر الحضاري*، BÜIFD، العدد 12.

-الحلبي، علي بن برهان الدّين، (1932.، *إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون (المشهور بالسّيرة الحلبيّة)*، ط3، المطبعة الأزهريّة.

-خليل، عماد الدّين، *العدل الاجتماعي*، مؤسّسة الرّسالة.

-الدّقس، كامل، (1994). *دولة الرّسول ﷺ من التّكوين إلى التّمكين*، ط1، دار عمار.

-دنيا، شوقي أحمد، (1979). *الإسلام والتّنمية الاقتصاديّة*، دار الفكر العربي.

-الرقب، أحمد سليمان، (2017). *إدارة الرّسول ﷺ للأزمات الاقتصاديّة: نماذج تطبيقيّة*، البلقاء للبحوث والدّراسات، المجلّد 20، العدد 2.

-أبو زهرة، خاتم *النبيين*، المكتبة العصريّة.

-السّامرائي، محمد صالح، (2002). *أثر التّخطيط النّبويّ في بناء المجتمع المدني*، ط1، دار ابن حزم.

-السروجي، طلعت مصطفى وعويس، منى محمود وعليق، أحمد محمد وحسن، فؤاد حسين، (2001)، *التّنمية الاجتماعيّة: المثال والواقع*، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

-ابن سعد، *الطبقات الكبرى*، دار صادر.

-سعيد، أمين، *تاريخ الإسلام السّياسي: نشأة الدّولة الإسلاميّة: فتح جزيرة العرب*؛ حروب الإسلام والإمبراطوريّة الفارسيّة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

-السّمهودي، نور الدّين علي بن أحمد، (1401). *وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى*، ط3، دار إحياء التّراث العربي.

-الشّامي، محمد بن يوسف الصّالحي، (1193). *سبل الهدى والرّشاد في سيرة خير العباد*، دار الكتب العلميّة.

-ابن شبة، أبو زيد عمر، (1393). *تاريخ المدينة*، نشرة السيد حبيب محمود أحمد.

-الشّريف، أحمد إبراهيم، *مكّة والمدينة في الجاهليّة وعهد الرّسول*، دار الفكر العربي.

-صقور، مجد والصرن، رعد، (2018). *الإدارة الاستراتيجيّة*، منشورات الجامعة الافتراضيّة السوريّة.

-الصّلابي، علي محمد، (2013). *السّيرة النّبويّة: عرض وقائع وتحليل أحداث دروس وعبر*، (ط6)، دار ابن كثير.

-عبده، جمال، (1984). *دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشريّة*، دار الفرقان.

-العمري، أكرم ضياء، (1983). *المجتمع المدنيّ في عهد النّبوّة: خصائصه وتنظيماته الأولى "محاولة لتطبيق قواعد المحدّثين في نقد الرّوايات التّاريخيّة"*.

-العمري، أكرم ضياء، (1994). *السّيرة النّبويّة الصّحيحة: محاولة لتطبيق قواعد المحدّثين في نقد روايات السّيرة النّبويّة*، (ط6)، مكتبة العلوم والحكم.

-العواملة، نائل عبد الحافظ، (2010). *إدارة التّنمية: الأسس- النّظريات- التّطبيقات العمليّة*، ط1، دار زهران.

-عويس، عبد الحليم، *دراسة حديثة عن الاقتصاد في حياة النّبيّ ﷺ*، عرض وتلخيص: أحمد مصطفى عبد الله، موقع رابطة العالم الإسلامي.

-الغامدي، محمد بن سعيد، (1992). *التّخطيط للتّنمية الاقتصاديّة وموقف الإسلام منه*، [أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى].

-ابن فارس، (1999). *مقاييس اللّغة*، دار الجيل.

-قحف، منذر، (1997). *السّياسة الاقتصاديّة في إطار النّظام الإسلامي*، وقائع ندوة رقم 36 في السّياسة الاقتصاديّة في الإسلام، ط1، الجزائر: البنك الإسلامي للتّنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتّدريب، فهرسة مكتبة الملك فهد.

-قرعوش، كايد يوسف، (2011). *اهتمام السّنّة بالاستشراف والتّخطيط في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة*، النّدوة العلميّة الدّوليّة الخامسة: الاستشراف والتّخطيط المستقبلي في السّنّة النّبويّة، (ص ص 525-568)، دبي: كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، الأمانة العامّة لندوة الحديث الشّريف.

-الكرمي، حافظ أحمد، (2007). *الإدارة في عصر الرّسول ﷺ: دراسة تاريخيّة للنّظم الإداريّة في الدّولة الإسلاميّة الأولى*، ط2، دار السّلام.

-ابن ماجه، *السّنن*، دار إحياء الكتب العربيّة، فيصل عيسى البابي الحلبي.

-مسلم، *المسند الصّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ*، دار إحياء التّراث العربي.

-معطي، علي، (1998). *التّاريخ السّياسي والعسكري لدولة المدينة في عهد الرّسول ﷺ: استراتيجيّة الرّسول السّياسيّة والعسكريّة*، ط1، مؤسّسة المعارف.

-الملاّح، هاشم يحيى، (1991). *الوسيط في السيرة النبوية والخلافة الراشدة*، طبعة جامعة الموصل.

-ابن منظور، (2003). *لسان العرب*، دار صادر.

-الموسوي، محسن، (1990). *دولة الرّسول*، دار البيان العربي.

[1] ابن منظور، 2003م، لسان العرب، تح: مجموعة من المحقّقين، (بيروت: طبعة دار صادر،)، ج 14: ص363.

[2] ابن فارس، 1999م)مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام هارون، (بيروت: طبعة دار الجيل، ، ج 5: ص 479-480.

[3] م.ن، ج 5: ص 480.

[4] جمال محمد عبده، (1984)، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشريّة، عمّان: دار الفرقان، ص 41.

[5]طلعت مصطفى السروجي وآخرون، (2001)، التّنمية الاجتماعيّة: المثال والواقع، جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ص 69.

[6] محمد صالح السّامرائي، (2002)، أثر التّخطيط النّبويّ في بناء المجتمع المدني، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، ص 74.

[7] البخاري، (1422)، الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تح: محمد زهير بن ناصر النّاصر، (دار طوق النّجاة (مصوّرة عن السّلطانيّة بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب الأنصار، ح 3777، ج 5: ص 30.

[8]أحمد إبراهيم الشّريف، مكّة والمدينة في الجاهليّة وعهد الرّسول، (دار الفكر العربي، د.ت)، ص 408.

[9]علي محمد الصّلابي، (2013)، السّيرة النّبويّة: عرض وقائع وتحليل أحداث دروس وعبر، دار ابن كثير، 1434هـ ط6، ج 1: ص 436.

[10]م.ن، ج1: ص 446.

[11]أكرم ضياء العمري، (1994)، السّيرة النّبويّة الصّحيحة: محاولة لتطبيق قواعد المحدّثين في نقد روايات السّيرة النّبويّة، المملكة العربيّة السّعوديّة: مكتبة العلوم والحكم، 1415هـ ط6، ج1: ص 244.

[12] كايد يوسف قرعوش، 2011م، اهتمام السّنّة بالاستشراف والتّخطيط في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، النّدوة العلميّة الدّوليّة الخامسة: الاستشراف والتّخطيط المستقبلي في السّنّة النّبويّة، كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة بدبي، الأمانة العامّة لندوة الحديث الشّريف، 1432هـ ص 555-556.

[13]ابن سعد، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر)، 238/1.

[14]هاشم يحيى الملاّح، (1991)، الوسيط في السيرة النبوية والخلافة الراشدة، طبعة جامعة الموصل، ص 199.

[15]سورة الأنفال، الآية: 75.

[16]عماد الدّين خليل، العدل الاجتماعي، (بيروت: مؤسّسة الرّسالة)، ص 89.

[17]أحمد إبراهيم الشّريف، مكّة والمدينة في الجاهليّة وعهد الرّسول، ص 406-407.

[18] أكرم ضياء العمري، (1983)، المجتمع المدنيّ في عهد النّبوّة: خصائصه وتنظيماته الأولى "محاولة لتطبيق قواعد المحدّثين في نقد الرّوايات التّاريخيّة"، (المملكة العربيّة السّعوديّة: المجلس العلمي، إحياء التّراث الإسلامي، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، ط1، ص 74-75.

[19] محسن الموسوي، (1990)، دولة الرّسول، (لبنان: دار البيان العربي، ط1، ص 185 (بتصرّف).

[20]علي معطي، (1998)، التّاريخ السّياسي والعسكري لدولة المدينة في عهد الرّسول ﷺ: استراتيجيّة الرّسول السّياسيّة والعسكريّة، بيروت: مؤسّسة المعارف، ط1، ص 169.

[21]البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب تفسير القرآن (65)، باب قوله "سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إنّ الله لا يهدي القوم الفاسقين"، ح 4905، 154/6.

[22]محمد صالح السّامرائي، أثر التّخطيط النّبويّ في بناء المجتمع المدني، ص 193.

[23]أكرم ضياء العمري، السّيرة النّبويّة الصّحيحة، 294/1.

[24]أبو زهرة، خاتم النبيين، (بيروت: المكتبة العصريّة)، 675/2.

[25] ينظر: أكرم ضياء العمري، (1994)، السّيرة النّبويّة الصّحيحة، ج 1: ص 294-295 وكامل سلامة الدّقس، دولة الرّسول ﷺ من التّكوين إلى التّمكين، عمّان: دار عمار، ط1، ص 412-413.

[26]محمد صالح السّامرائي، أثر التّخطيط النّبويّ في بناء المجتمع المدني، ص 193.

[27]محمد بن سعيد الغامدي، (1992)، التّخطيط للتّنمية الاقتصاديّة وموقف الإسلام منه، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، (المملكة العربيّة السّعوديّة: كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة: جامعة أم القرى، ج 1: ص 76.

[28]محمد الحسن إبراهيم، التّنمية المستدامة: تأسيس مقاصدي، د.ت، ط1، ص 58.

[29]علي محمد الصّلابي، السّيرة النّبويّة: عرض وقائع وتحليل أحداث دروس وعبر، 541/1.

[30]عبد الرّحمن أحمد، التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الإسلام، (الإسكندريّة: مؤسّسة شباب الجامعة)، ص 53.

[31]سورة الحشر، الآية: 7.

[32]عبد الرّحمن أحمد، التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الإسلام، ص 53.

[33]عبد الرّحمن أحمد، التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الإسلام، ص 54.

[34]عبد الحميد براهيمي، (1997)، العدالة الاجتماعيّة والتّنمية في الاقتصاد الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، سبتمبر ط1، ص 158

[35]سورة الحشر، الآية: 9.

[36]أبو الحسن البلاذري، (1983)، فتوح البلدان، بيروت: دار الكتب العلميّة، ص 33-34 ومحمد بن يوسف الصّالحي الشّامي، (1193)، سبل الهدى والرّشاد في سيرة خير العباد، بيروت: دار الكتب العلميّة، ج 4: ص 325.

[37]شوقي أحمد دنيا، (1979)، الإسلام والتّنمية الاقتصاديّة، دار الفكر العربي، ط1، ص 254-257.

[38]عبد الرّحمن أحمد، التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الإسلام، ص 85.

[39] كايد يوسف قرعوش، اهتمام السّنّة بالاستشراف والتّخطيط في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ص 557.

[40]عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعيّة والتّنمية في الاقتصاد الإسلامي، ص 178.

[41]عبد الرّحمن أحمد، التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الإسلام، ص 62-63.

[42] إبراهيم العسل، التّنمية في الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، ص 132.

[43]البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب البيوع (34)، باب ما جاء في قول الله تعالى: "فإذا قضيت الصّلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون"، ح 2048، ج 3: ص 52-53.

[44]البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب البيوع (34)، باب ما ذكر في الأسواق، ج 3: ص 65.

[45] أمين سعيد، تاريخ الإسلام السّياسي: نشأة الدّولة الإسلاميّة: فتح جزيرة العرب؛ حروب الإسلام والإمبراطوريّة الفارسيّة، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر)، ص 37.

[46]البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب المزارعة (41)، باب ما جاء في الغرس، ح 2350، ج 3: ص 109.

[47] ينظر: محسن الموسوي، دولة الرّسول، ص 183-184 وص 339.

[48]ابن ماجه، السّنن، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربيّة، فيصل عيسى البابي الحلبي)، كتاب التّجارات (12)، باب الأسواق ودخولها (40)، ح 2233، ج 2: ص 751.

[49]نور الدّين علي بن أحمد السّمهودي، (1401)، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التّراث العربي، ط3، ج 2: ص 749 وأبو زيد عمر ابن شبة، (1393)، تاريخ المدينة، تح: فهيم شلتوت، المدينة المنورة: نشرة السيد حبيب محمود أحمد، ج 1: ص 304.

[50] حافظ أحمد الكرمي،(2007)، الإدارة في عصر الرّسول ﷺ: دراسة تاريخيّة للنّظم الإداريّة في الدّولة الإسلاميّة الأولى، القاهرة: دار السّلام، ط2، ص 79.

[51]عبد الله عبد العزيز إدريس،(1979)، مجتمع المدينة في عهد الرسول ﷺ، الرّياض: جامعة الملك سعود، ص 209.

[52] ثامر حتاملة، 2018، المنهج النّبوي في التّأسيس للمدنيّة والتّطوّر الحضاري، BÜIFD، العدد 12، ص 62.

[53]عدنان أويدة، 2021، بواكير الفكر الاقتصادي الإسلامي منذ فجر الإسلام، Journal of ATEBE، ص 129 (بتصرّف).

[54]م.ن، ص 129 (بتصرّف).

[55]عدنان أويدة، بواكير الفكر الاقتصادي الإسلامي منذ فجر الإسلام، ص 129 (بتصرّف).

[56] أحمد سليمان الرقب، 2017، إدارة الرّسول ﷺ للأزمات الاقتصاديّة: نماذج تطبيقيّة، البلقاء للبحوث والدّراسات، المجلّد 20، العدد 2، جامعة عمّان الأهليّة، ص 149.

[57]أمين سعيد، تاريخ الإسلام السّياسي: نشأة الدّولة الإسلاميّة، ص 37.

[58]سورة النّساء، الآية: 160-161.

[59]محسن الموسوي، دولة الرّسول، ص 214.

[60]م.ن، ص 215.

[61]أحمد إبراهيم الشّريف، مكّة والمدينة في الجاهليّة وعهد الرّسول، ص 396.

[62] منذر قحف، 1997، السّياسة الاقتصاديّة في إطار النّظام الإسلامي، البنك الإسلامي للتّنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتّدريب، فهرسة مكتبة الملك فهد، وقائع ندوة رقم 36، عقدت بسطيف بالجزائر، ص 146- 147.

[63]عبد الحليم عويس، دراسة حديثة عن الاقتصاد في حياة النّبيّ ﷺ، عرض وتلخيص: أحمد مصطفى عبد الله، نقلا عن موقع رابطة العالم الإسلامي، ص 6.

[64] نائل عبد الحافظ العواملة، (2010)، إدارة التّنمية: الأسس- النّظريات- التّطبيقات العمليّة، عمّان: دار زهران، ط1، ص 171.

[65]أحمد إبراهيم الشّريف، مكّة والمدينة في الجاهليّة وعهد الرّسول، ص 391.

[66]مسلم، المسند الصّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، كتاب البيوع (21)، باب حكم بيع المصرّاة (7)، ح 25 (524)، 1158/3.

[67]البخّاري، الجامع الصّحيح، كتاب البيوع، باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر، ح 2159، 72/3.

[68]مسلم، المسند الصّحيح، كتاب البيوع (21)، باب تحريم تلقّي الجلب (5)، ح 17 (1519)، 1157/3.

[69]م.ن، كتاب الإيمان (1)، باب قول النّبيّ ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» (43)، ح43، 99/1.

[70]البخاري، كتاب البيوع، باب "يمحق الله الرّبا ويربي الصدقات والله لا يحبّ كلّ كفّار أثيم"، ح 2087، 60/3.

[71]مسلم، المسند الصّحيح، كتاب المساقاة (22)، باب النّهي عن الحلف في البيع، ح 132 (1607)، 1228/3.

[72]البخّاري، الجامع الصّحيح، كتاب البيوع، باب السّهولة والسّماحة في الشّراء والبيع ومن طلب حقّا فليطلبه في عفاف، ح 2076، 57/3.

[73]ينظر: مجد صقور ورعد الصرن، (2018)، الإدارة الاستراتيجيّة، منشورات الجامعة الافتراضيّة السوريّة، ص 148.

[74] ينظر: علي بن برهان الدّين الحلبي، (1932)، إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون (المشهور بالسّيرة الحلبيّة)، القاهرة: المطبعة الأزهريّة، ط3، ج 3: ص 345.

[75]مسلم، المسند الصّحيح، كتاب الإيمان (1)، باب قول النّبيّ ﷺ: "مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا" (43)، ح 102، 99/1.

[76] منذر قحف، السّياسة الاقتصاديّة في إطار النّظام الإسلامي، ص 151.

[77]الحاكم النيسابوري، (1990)، المستدرك على الصّحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ح 2176، ج 2: ص 15.

[78]التّرمذي، (1998)، الجامع الكبير، تح: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، أبواب الدعوات (45)، باب ما يقول إذا دخل السوق (36)، ح 3428، 367/5. وقال التّرمذي: حديث غريب.

References :

-Ḥatāmilah Th. (2018). The Prophetic Approach to Civilization and Civilization Development. BÜIFD, 12.

-al-Mūsawī M. (1990). The Prophet's State (I 1). Egypt: Dar Al Bayan Al Arabi.

-Qr‘wsh K. Y. (2011). Sunni interest in foresight and planning in economic and social development. Presented at the Fifth International Scientific Symposium: Foresight and Future Planning in the Sunnah, Dubai.

-Idrīs ‘A. A. ‘A. A. (1979). Medina society in the era of the Prophet ﷺ. King Saud University.

-‘Abduh J.. (1984). The role of the Islamic curriculum in human resource development (1st ed.). Amman: Dar Al-Furqan.

-al-Sāmarrā’ī M. Ṣ. (2002). The impact of prophetic planning on building civil society (1st ed.). Beirut-Lebanon: Ibn Hazm House.

-Mu‘ṭī ‘A. (1998). The political and military history of the city state during the era of the Messenger, peace be upon him: The Messenger's political and military strategy (1st ed.). Beirut-Lebanon: Knowledge Foundation.

-al-Surūjī Ṭ. M., ‘Uways M. M .. , ‘Ullayq U. M .. , & Ḥasan F. Ḥ.. (2001). Social development: example and reality. University book publishing and distribution center.

-al-Ṣallābī ‘A. M. (2013). The Prophet's Biography: Presentation of facts and analysis of the events of lessons and lessons (6th Edition). Beirut-Lebanon: Ibn Kathir House.

-Dunyā Sh. U.. (1979). Islam and Economic Development (1st Edition). Egypt: Arab Thought House.

-Alddqs K. (1994). The State of the Messenger ﷺ from Formation to Empowerment (I 1). Amman: Dar Ammar.

-Ibn Fāris U.. (1999). Language standards. Beirut - Lebanon: Dar Al-Jeel.